بدأت
بسم الله الرحمن الرحيم

القانون الإداري السعودي

الدكتور السيد خليل هيكل
أستاذ القانون العام بكلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات ـ جامعة الملك سعود
ص. ب ٢٢٤٨٠ ـ الرياض ١١٤٩٥ ـ المملكة العربية السعودية

© ١٩٩٤م ـ جامعة الملك سعود
جميع حقوق الطبع محفوظة . غير مسموح بطبع أي جزء من أجزاء هذا الكتاب ، أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخًا أو تسجيلًا ، أو غيرها إلا بإذن كتابي من صاحب حق الطبع .
الطبعة الأولى : ١٤١٥هـ (١٩٩٤م)

٣٤٢,٥٣١ هيكل ، السيد خليل
٦١٦ هـ القانون الإداري السعودي / السيد خليل هيكل .ـ ط ١ .ـ الرياض : عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م
٣٥٣ ص ؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك ٠ ـ ٠٦١ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠ (جلد)
٢ ـ ٠٦٠ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠ (غلاف)
١ ـ السعودي ـ القانون الإداري ا ـ العنوان

رقم الإيداع : ١٤/١٤٠٢ بتاريخ ١٤١٤/٩/٦هـ .

حكمت هذا الكتاب لجنة متخصصة شكلها المجلس العلمي في اجتماعه السابع للعام الدراسي ١٤١٢/١٤١٣هـ الذي عقد في ١٤١٢/٦/٢٥هـ الموافق ١٩٩١/١٢/٣١م .

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٥هـ

إهداء

إلى لارين

حفيدتي التي أنارت بسمتها... حياتنا

مقدمة

تتضمن الصفحات التالية دراسة للقانون الإداري السعودي. وهذه الدراسة وإن لم تكن مستفيضة إلا أنها كافية لإبراز ملامح هذا القانون.

ونأمل أن نكون قد وضعنا بها لبنة في صرح بنيان هذا الفرع من فروع القانون في المملكة، خاصة وأن القانون الإداري يتسم بطابع الحداثة والتطور، فهو يعتبر قانونًا حديثًا نسبيًا بالقياس إلى فروع القانون الأخرى. كما أنه متطور نتيجة ميل الإدارة نفسها إلى التطور، وعلى هذا فهو قانون يحتاج دائمًا إلى دراسة مستجدة تراجع فيها مبادئه ونظرياته بصفة مستمرة.

وإذا كان هذا هو شأن القانون الإداري في الدول الأخرى، فإن شأنه في المملكة يكون أدعى إلى وضع دراسة جادة مستمرة للإلمام بمبادئه وأحكامه خاصة وأن النظام الإداري فيها حديث.

مع ملاحظة أن دور القانون الإداري يزداد في المملكة يومًا بعد يوم نتيجة ازدياد نشاط الدولة الإداري، واتساع مجال العمل الإداري من ناحية، واقتباس الجهاز الإداري لأحدث النظريات والأساليب في علم الإدارة العامة من ناحية أخرى، وهو ما يلقي على عاتق رجال فقه القانون الإداري عبء استخلاص المبادىء والقواعد القانونية التي تحكم هذا النشاط الإداري، ووضع الحلول المناسبة لما قد يثار من مشكلات قانونية.

وتضمنت دراستنا هذه الفصول الآتية :

تمهيد : ويتضمن مبادىء عامة .

الفصل الأول : خاص بتنظيم السلطة الإدارية .

الفصل الثاني : نشاط الإدارة وامتيازاتها .

الفصل الثالث : ويتضمن وسائل الإدارة لمباشرة نشاطها .

الفصل الرابع : وفيه نعرض للرقابة على أعمال الإدارة .

والله يوفقنا إلى ما فيه الخير، ، ،

المؤلف

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	ز
تمهيد: مباديء عامة	١
المبحث الأول: خضوع الإدارة للقانون (مبدأ المشروعية)	١
المبحث الثاني: تعريف القانون الإداري	٤
المبحث الثالث: نشأة القانون الإداري	١٠
المبحث الرابع: مصادر القانون الإداري	١٤
الفصل الأول: تنظيم السلطة الإدارية	٢١
المبحث الأول: مبادىء عامة	٢٢
الفرع الأول: العمل الإداري	٢٢
الفرع الثاني: المركزية واللامركزية الإدارية	٢٤
المطلب الأول: المركزية الإدارية	٢٥
المطلب الثاني: اللامركزية الإدارية	٢٩
المبحث الثاني: التنظيم الإداري في المملكة	٣٨
الفرع الأول: النظام المركزي في المملكة	٣٩
المطلب الأول: الملك	٣٩
المطلب الثاني: مجلس الوزراء	٤٠
المطلب الثالث: الوزارات	٤٣

المطلب الرابع: فروع الوزارات ٤٦
الفرع الثاني: النظام اللامركزي في المملكة ٤٨
المطلب الأول: المناطق والبلديات ٤٨
المطلب الثاني: المؤسسات العامة ٦٣
الفصل الثاني: نشاط الإدارة وامتيازاتها ٧٣
المبحث الأول: المرافق العامة ٧٥
الفرع الأول: تعريف المرافق العامة وأنواعها ٧٥
المطلب الأول: التعريف ٧٥
المطلب الثاني: عناصر تمييز المرافق العامة ٧٧
المطلب الثالث: أنواع المرافق العامة ٨٢
المطلب الرابع: علاقة المرافق العامة بالقانون الإداري ٨٧
الفرع الثاني: النظام القانوني للمرافق العامة ٩٣
المطلب الأول: مبدأ دوام تشغيل المرافق العامة بانتظام واطراد ٩٣
المطلب الثاني: مبدأ المساواة أمام المرافق العامة ١٠٤
المطلب الثالث: مبدأ قابلية قواعد تنظيم المرافق للتعديل والتغيير ١٠٧
الفرع الثالث: الضبط الإداري ١٠٨
المطلب الأول: الضبط الإداري - فكرة عامة ١٠٩
المطلب الثاني: وظيفة الضبط الإداري ١١١
المطلب الثالث: وسائل الضبط الإداري وحق السلطة الإدارية في اللجوء إليها ١١٣
المطلب الرابع: الضبط الإداري في المملكة ١١٤
المبحث الثاني: امتيازات الإدارة ١١٩
الفرع الأول: السلطة التقديرية ١١٩
المطلب الأول: تعريف السلطة التقديرية ١١٩
المطلب الثاني: ضوابط استخدام السلطة التقديرية ١٢٢
الفرع الثاني: التنفيذ المباشر ١٢٥

المطلب الأول: تعريف امتياز التنفيذ المباشر ١٢٥
المطلب الثاني: حالات استخدام امتياز التنفيذ المباشر ١٢٧
المطلب الثالث: آثار استخدام الإدارة امتياز التنفيذ المباشر ١٣١
الفصل الثالث: وسائل الإدارة لمباشرة نشاطها ١٣٣
المبحث الأول: الموظفون العموميون ١٣٣
الفرع الأول: مباديء عامة ١٣٣
الفرع الثاني: الموظف العام في النظام السعودي ١٤٤
المطلب الأول: الوظيفة العامة وتطورها في المملكة ١٤٤
المطلب الثاني: النظام القانوني للموظف العام في ظل نظام الخدمة المدنية ١٥٠
المبحث الثاني: القرارات الإدارية ٢٠٠
المطلب الأول: تعريف القرار الإداري وشروطه ٢٠٠
المطلب الثاني: أركان القرار الإداري ٢٠٤
المطلب الثالث: أنواع القرارات الإدارية ٢١٢
المطلب الرابع: نفاذ القرار الإداري وتنفيذه ٢٢١
المطلب الخامس: نهاية القرار الإداري ٢٢٧
المبحث الثالث: المال العام ٢٣٢
المطلب الأول: تعريف المال العام وطبيعة حق الملكية عليه ٢٣٣
المطلب الثاني: النظام القانوني للمال العام ٢٤١
المطلب الثالث: حقوق الأفراد على المال العام ٢٤٤
المبحث الرابع: نزع الملكية للمنفعة العامة ٢٤٨
المطلب الأول: شروط قرار نزع الملكية للمنفعة العامة ٢٤٩
المطلب الثاني: إجراءات نزع الملكية ٢٥١
الفصل الرابع: الرقابة على أعمال الإدارة ٢٥٧
المبحث الأول: أنواع الرقابة التي تخضع لها الإدارة ٢٥٨
المبحث الثاني: الرقابة بواسطة الأجهزة الإدارية ٢٦٦

المطلب الأول: المفتشية العامة ٢٦٦
المطلب الثاني: ديوان المراقبة العامة ٢٦٨
المطلب الثالث: مجلس الخدمة المدنية والديوان العام للخدمة المدنية ٢٧٢
المطلب الرابع: هيئة الرقابة والتحقيق ٢٧٣
المبحث الثالث: رقابة القضاء على أعمال الإدارة ٢٨٠
المطلب الأول: فترة ما قبل عام ١٤٠٢هـ ٢٨٠
المطلب الثاني: فترة ما بعد عام ١٤٠٢هـ ٢٨٥
الملاحق ٣٠٣
المراجع ٣٢٣
المراجع باللغة العربية ٣٢٣
مجموعات النظم والمباديء القانونية ٣٢٧
المراجع باللغة الفرنسية ٣٢٨
كشاف الموضوعات ٣٣١